

الاقتصاد الأزرق: طريق نحو التكامل البيئي والاقتصادي بمنطقة المتوسط

The Blue Economy: A Path to Environmental and Economic Integration in the Mediterranean Region

ط.د. البحري فاطمة الزهرة^{*1}

¹ المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر (الجزائر) attouzahra@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/09/03 ؛ تاريخ القبول: 2025/07/10 ؛ تاريخ النشر: 2025/07/31

Abstract

Seaports are among the most important elements of military and economic power, and one of the most prominent strategic centers for the countries bordering them, given their connection to most development issues (including tourism, food, trade, etc.). In addition to being a link between continents and countries and a commercial area through which the largest commercial exchanges take place, they are also among the richest and most renewable sources of vital food for humans. However, the human hand has extended to them from their edges to their depths, wreaking havoc. Today, the marine environment suffers from pollution that threatens many marine species with extinction and disappearance. This is due to massive leaks from oil tankers, the repercussions of primitive fishing methods and traditional nets dissolved in the waters, not to mention overfishing, especially during the biological resting seasons for fish. All of these random actions and other ill-considered and unsustainable practices have caused the destruction of many coral reefs and the decline of many marine species. This study will therefore address the Mediterranean basin, which has also not been spared from marine pollution. It is a seaport bordered by 23 countries across three continents, making it vulnerable to numerous violations and threats to its environment. Therefore, these countries have worked to unify their efforts in this sea to preserve it, through several agreements and initiatives aimed at regulating various marine activities. This is aimed at ensuring two fundamental dimensions in the region: the environment and food, within the framework of sustainable development.

Keywords: Blue economy, Marine Environment, Mediterranean Sea, Environmental Sustainability.

المخلص

تعتبر المنافذ البحرية من أهم عناصر القوة العسكرية والاقتصادية، وإحدى أبرز المراكز الاستراتيجية للدول المطلة عليها، نظرا لارتباطها بمعظم القضايا التنموية (منها السياحية، الغذائية والتجارية الخ...). بالإضافة إلى كونها همزة وصل بين القارات والدول ومجالا تجاريا بحري من خلاله أكبر المبادلات التجارية، تعد أيضا من أغنى مصادر الغذاء الحيوي للإنسان وأكثرها تجددا. إلا أن يد الإنسان امتدت إليها من أطرافها إلى أعماقها لتعيث فيها فسادا. تعاني البيئة البحرية اليوم التلوث الذي أصبح يهدد العديد من الأصناف البحرية بالانقراض والزوال، نتيجة التسريبات الكبيرة الناتجة عن نقلات النفط، وتدايعات طرق الصيد البدائية والشبكات التقليدية المنحلة في المياه، ناهيك عن الصيد الجائر، خاصة في مواسم الراحة البيولوجية للأسماك. كل هذه التصرفات العشوائية وغيرها من الممارسات الغير المدروسة والغير المستدامة تسبب في تلف العديد من الشعب المرجانية وتناقص أعداد العديد من الأصناف البحرية. لذا سنتناول هذه الدراسة التعرف على الحوض المتوسطي، الذي لم يسلم هو الآخر من أشكال التلوث البحري، فهو منفذ تطل عليه 23 دولة من ثلاث قارات، مما يجعله عرضة للعديد من التجاوزات والأخطار التي تهدد الوسط البيئي فيه. لذلك عملت تلك الدول على توحيد جهودها في هذا البحر للمحافظة عليه، من خلال عدة اتفاقيات ومبادرات رمت إلى تقنين النشاطات البحرية المختلفة، بهدف ضمان بعدين أساسيين في المنطقة "البيئي والغذائي" وذلك في إطار التنمية المستدامة

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأزرق، البيئة البحرية، حوض البحر

الأبيض المتوسط، الاستدامة البيئية

***البحري فاطمة الزهرة**

مقدمة:

برزت في العشرية الأخيرة مجموعة من المصطلحات في الفلك الاقتصادي تدعو إلى تكثيف الجهود من أجل تكييف قضايا التنمية الاقتصادية مع حماية البيئة بجميع تنوعاتها الطبيعية، ومن بين أهم الأوساط البيئية التي طالتها هذه المصطلحات هي البيئة البحرية التي تناولها موضوع الاقتصاد الأزرق من أجل استدامة مواردها وعواملها.

يعتبر الاقتصاد الأزرق جزءاً مهماً من مكونات معادلة الاقتصاد الأخضر التي تبنتها خطة أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، المبنية على التكامل بين الأبعاد الثلاثة: الاجتماعي، الاقتصادي والبيئي. ويأتي الاقتصاد الأزرق من خلال المحافظة على البيئة من كافة أشكال التلوث، وحماية الأوساط الحيوية من التلف، ومراعاتها ضمن النشاطات الاقتصادية التنموية والسياسات الاجتماعية والتصرفات والأخلاقيات الفردية. وتعد البيئة البحرية جزءاً من هذه البيئة التي طالتها يد الإنسان، وهي اليوم تعاني من مختلف الانتهاكات التي تتعرض لها من الشاطئ إلى الأعماق. تتميز هذه البيئة بأوساط بحرية ذات طابع حيوي خاص، وأنظمة إيكولوجية مختلفة عن تلك التي يعيش ضمن نطاقها الإنسان.

يعتبر حوض المتوسط من بين أهم المجالات البحرية التي أضر بها التلوث وبالحياة فيها، لذا فإن تفعيل مبادئ ومحتوى الاقتصاد الأزرق من قبل الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط سيساعد في حماية أوساطه، عوالمه، وموائله ومختلف أشكال الحياة فيه من ناحية، ويعمل من ناحية أخرى على تعزيز الاستثمار في مجالات الصيد البحري والملاحة والطاقت البحرية، وذلك من أجل إدراج المجال البحري المتوسطي في عجلة التنمية الاقتصادية لهذه الدول محلياً وإقليمياً.

تتناول هذه الورقة البحثية مفهوم الاقتصاد الأزرق كآلية بيئية - اقتصادية، جاءت في إطار تفعيل أهداف التنمية المستدامة. يهتم الاقتصاد الأزرق بحماية البيئة البحرية من مصادر التلوث، وحماية النظم الإيكولوجية البحرية، وكذا مواردها من مختلف التجاوزات وترقية الحس البيئي البحري لدى الفرد، بالإضافة إلى خلق تنمية اقتصادية مبنية على الاستغلال الرشيد والمستدام للأحياء البحرية ومصادر الثروة فيها الغذائية والمعدنية والطاقوية، بهدف تحقيق تنمية مزدوجة باتحاد كل من البعدين البيئي والاقتصادي في المجال البحري وخاصة بحوض المتوسط.

1- الإشكالية:

تعاني البيئة البحرية العالمية بشكل عام والبيئة البحرية في حوض المتوسط بشكل خاص، من التلوث والتلف الذي أصابها من جراء مختلف التجاوزات والانتهاكات المرتبطة بالأنشطة البشرية المتعددة في هذا الوسط البيئي الحيوي. وبناءً عليه، تسعى هذه الورقة البحثية إلى معالجة واقع البيئة البحرية في حوض المتوسط في ضوء ميثاق برشلونة ومبادرة غرب المتوسط لتنمية المستدامة. مع التركيز على آفاق التعاون البحري بين الدول المطلة عليه. في إطار تفعيل مفهوم الاقتصاد الأزرق، بهدف تنمية المنطقة والحفاظة على مكنوناتها البيولوجية، بما يضمن تحقيق أمن بيئي غذائي وبحري مشترك في هذا الحوض الحيوي. وتنطلق الدراسة من الإشكالية المركزية التالية:

ما مدى قدرة الاقتصاد الأزرق على تعزيز آليات حماية البيئة البحرية وتشجيع التعاون الاقتصادي وتأمين الغذاء البحري في حوض المتوسط؟

2- فرضية الدراسة:

يفترض هذا البحث أنَّ تفعيل مقارنة الاقتصاد الأزرق كإطار استراتيجي مشترك بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط يُسهم في تعزيز الاستدامة البيئية، الاقتصادية والغذائية في المنطقة، من خلال آليات التعاون والتنسيق الجماعي، وذلك نظراً للطبيعة العابرة للحدود وللتلوث البحري.

3- أهداف البحث:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى:

- تحديد مفهوم الاقتصاد الأزرق باعتباره مصطلحاً حديثاً يتزايد تداوله في أدبيات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بوصفه إطاراً للتنمية المستدامة المرتبطة بالبيئة البحرية.
- استعراض أبرز الاتفاقيات والمبادرات الدولية التي عكست اهتمام دول الحوض بحماية البيئة البحرية، وتنظيم أنشطة الصيد وتقنياته لتحقيق تنمية اقتصادية زرقاء.
- تحليل دور الاقتصاد الأزرق في دعم الاستدامة البيئية، الاقتصادية والغذائية في منطقة المتوسط، من خلال تعزيز الحوكمة البحرية المشتركة والتعاون الإقليمي.

-

4- منهجية الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لعرض وتحليل مفهوم الاقتصاد الأزرق وأبعاده البيئية والاقتصادية في منطقة المتوسط. كما تم توظيف منهج دراسة الحالة بالتركيز على حوض المتوسط كنموذج إقليمي لتطبيق مبادئ الاقتصاد الأزرق. ويسمح هذا الجمع بفهم أعمق لواقع التعاون البيئي والاقتصادي بين دول الحوض وتحدياته.

أولاً: أهم مفاهيم الدراسة:

1- مفهوم الاقتصاد الأزرق:

برز مفهوم الاقتصاد الأزرق لأول مرة في الأجندة الدولية خلال قمة ريو+20 عام 2012. (فوزي، 2018، صفحة 65) وقد عُرِف حينها على أنه نموذج اقتصادي يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام من خلال الاستخدام الرشيد للمسطحات المائية ومواردها، سواء كانت مالحة أو عذبة، عبر مجموعة من الأنشطة تشمل: الصيد البحري، تربية الأحياء المائية، التعدين البحري، الطاقة البحرية المتجددة، النقل والملاحة، والسياحة الساحلية. (ميثاق لومي، 2016، صفحة 04). يعتمد الاقتصاد الأزرق على مبدأ الاستغلال المستدام للموارد البحرية، بما يضمن المحافظة على التوازن البيئي للبحار والمحيطات، ويجول دون استنزاف الثروات الطبيعية أو الإضرار بالتنوع البيولوجي البحري. وفي هذا السياق، تُشير وحدة السياسات الإستراتيجية SPAU إلى أن الاقتصاد الأزرق يمثل وسيلة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، شرط أن تكون قائمة على السلامة البيئية للمجالات المائية. (Strategic Policy Advisory Unit (SPAU)، April 2018، صفحة 03) ويذهب التقرير المشترك لمركز ANCORS وجامعة Wageningen إلى أن الاقتصاد الأزرق يمثل إطاراً تنموياً يقوم على حماية البيئة البحرية من مختلف أشكال التجاوزات، وضمان استدامة مواردها من التلوث والتلف والاستنزاف (ANCORS and Wageningen University، 2018، صفحة 05). وبذلك، يُمكن النظر إلى الاقتصاد الأزرق كإطار مفاهيمي يعيد تشكيل العلاقة بين الإنسان والبحر، ليس فقط باعتباره نظاماً بيئياً يجب الحفاظ عليه، بل أيضاً كركيزة تنمية للشراكة الإقليمية والتكامل الاقتصادي، خاصة في مناطق التلاقي البحري مثل حوض البحر الأبيض المتوسط.

2- مفهوم البيئة البحرية:

يُعدّ مفهوم البيئة البحرية من المفاهيم المحورية في أدبيات القانون البيئي والتنمية المستدامة، وقد تم تبنيه رسميًا ضمن الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار، المنعقد في جنيف ونيويورك عام 1978، حيث جرى تعريف البيئة البحرية بأنها "المجال الحيوي الذي يتميز بوجود كائنات حيوانية، مجهرية، ونباتية، بالإضافة إلى الشروات الطبيعية التي تزخر بها" (أديب، 2014، الصفحات 17-18). تضيف الأدبيات العلمية إلى هذا المفهوم بُعدًا فيزيائيًا وإيكولوجيًا، حيث تُعرّف البيئة البحرية بأنها "بأنها ذلك الوسط الحيوي الذي يختص بدراسة أعماق البحار والمحيطات وسواحلها وجميع الظواهر التي تحدث ضمن إطاره، والكائنات التي تعيش فيه" (بورحلي، 2009-2010، صفحة 13)، يتضح من خلال هذه التعريفات أن البيئة البحرية لا تقتصر على المياه المالحة فقط، بل تشمل منظومة متكاملة من التفاعلات البيولوجية والكيميائية والجيولوجية التي تؤثر في النظام البيئي البحري ككل.

وعليه، البيئة البحرية هي الوسط الطبيعي الحيوي المتكامل، الذي يختلف عن الأوساط البرية في خصائصه الفيزيائية والبيولوجية، ويضم أنظمة إيكولوجية متشابكة، وتُعدّ موطنًا لنشاطات اقتصادية واجتماعية متنوعة، ما يجعلها مجالًا استراتيجيًا للتنمية والتعاون البيئي الإقليمي، لاسيما في المناطق الساحلية مثل حوض البحر الأبيض المتوسط. بعد استعراض مفهوم البيئة البحرية وأهم خصائصها، ينتقل التركيز هنا إلى الاهتمامات الدولية المتزايدة بحماية هذه البيئة الحيوية وضمان استدامتها عبر الأطر والتشريعات الدولية

ثانياً الاهتمامات الدولية بحماية البيئة البحرية:

يلعب المحيط أدوارًا متعددة في حياة الإنسان والطبيعة ككل، فمن توفير الأكسجين وتعديل المناخ إلى توفير الغذاء وأساسيات الأدوية، بالإضافة إلى توفير مناصب الشغل ومصادر الرزق وغيرها من المساهمات الكبيرة التي تقدمها البحار والمحيطات للحياة البشرية. إلا أن اليد البشرية تمادت في استغلال هذا المورد الطبيعي، فقد جعلته مكبًا لدفن النفايات، بالإضافة إلى التسربات النفطية والزيتية، وكذلك مصبًا للنفايات الصناعية الكيميائية والمحاري الصرف الصحي، الأمر الذي تسبب في تراجع صحة المحيط وما يحويه من أحياء ونظم

بحرية، ووصل في بعض المناطق الساحلية والبحرية إلى حالة تدهور كبير أوجبت تدخلاً فورياً لحماية تلك البيئة من كل الانتهاكات التي أضرت وما زالت تضر بها (تقرير الاجتماع البرلماني، 2017، صفحة 05)، ومن أجل حماية التنوع البيولوجي البحري واستغلاله استغلالاً مستداماً على المدى البعيد يستوجب ذلك تضافر الجهود بين مختلف المعنيين وأصحاب المصلحة وصناع القرار في هذا المجال (تقرير البيئة العالمية، 19-30 ماي 2008، صفحة 12).

وفي إطار هذا التعاون تضمن الإعلان الذي اعتمده مؤتمر ستوكهولم 1972 الخاص بالبيئة البشرية 26 مبدأ، حيث تخص المبادئ رقم 07 و 21 و 22 البيئة البحرية، كما اعتمد المؤتمر 109 توصيات للعمل على الصعيد الدولي لحماية البيئة الإنسانية، تسعة (09) منها تتحدث عن التلوث البحري، وتوجب كل من المبادئ رقم 07 ورقم 22 من إعلان ستوكهولم على الدول ضرورة الحد من التلوث البحري، والتأكد من مسؤوليتها عن أن لا تحدث أنشطتها الصيدية والاقتصادية وحتى الترفيهية ضرراً للبيئة البحرية، وتلزم الدول باتخاذ مختلف الإجراءات لتقييم التلوث البحري ومكافحته. (تقرير الأمين العام للجمعية العامة، 24 أوت 1989، صفحة 10).

شهد الاهتمام الدولي بالبيئة البحرية تصاعداً كبيراً حيث أكدت اتفاقية 1982 على ضرورة قياس مستويات التلوث ووضع معايير لا يجب تجاوزها، حيث جاء في المادة رقم 197 منها "تعاون الدول على أساس عالمي، وحسب الاقتضاء على أساس إقليمي، مباشرة أو عن طريق المنظمات الدولية المختصة على صياغة ووضع قواعد ومعايير دولية، وممارسات وإجراءات دولية موصى بها، تتماشى مع هذه الاتفاقية لحماية البيئة البحرية للحفاظ عليها مع مراعاة الخصائص الإقليمية المتميزة"، كما دعت هذه الاتفاقية إلى مساندة الدول النامية في ميدان الحفاظ البيئة البحرية والحد من التلوث البحري. وقد فصلت الاتفاقية في موضوع التلوث ومصادره المتعددة والمتنوعة (عاشور، 2018، صفحة 11).

تعد الاستدامة مرتكز أساسي لتطبيق الاقتصاد الأزرق الذي يعتبر في حد ذاته من أهم أهداف التنمية المستدامة. تعمل استراتيجيات الاقتصاد الأزرق على الحد من التلوث البحري وآثاره، بالإضافة إلى تنظيم الصيد وطرقه (mediterranean the Union For)، صفحة (06).

ثالثاً: المكانة والجيواستراتيجية لحوض المتوسط

1-الموقع الجغرافي والفلكي:

يمثل حوض البحر الأبيض المتوسط أحد أبرز الفضاءات الجيوستراتيجية في العالم، وذلك بفعل موقعه الذي يتوسط قارات العالم القديم: آسيا، إفريقيا، وأوروبا، ويشكل صلة وصل بين الشرق والغرب، والشمال والجنوب. هذا الامتداد الجغرافي يجعل منه ليس مجرد مسطح مائي فحسب، بل عقدة حيوية للتحكم في حركة التجارة، الهجرة، والطاقة، ما منحه أهمية مضاعفة في التوازنات الدولية. (بوبكر، 2015-2016، صفحة 01):

● الحوض الشرقي: ويضم البحر الأيوني (جنوب إيطاليا واليونان)، وبحر إيجه (شمال كريت بين اليونان وتركيا)، والبحر الأدرياتيكي (بين شواطئ إيطاليا ويوغسلافيا السابقة). ويعرف هذا القسم بـ"بحوض ليفان"، وهو مجال تقليدي للصراعات الطاقوية والجيوسياسية.

● الحوض الغربي: يأخذ شكل مثلث تتجه قمته شمالاً نحو أوروبا وقاعدته جنوباً نحو أفريقيا، يضم: الحوض البوراني (شرق مضيق جبل طارق)، أو لحوض البلياري (غربي جزيرتي سردينيا وكوريسكا)، وهو أكثر اتصالاً بالفضاء الأطلسي، ويُستخدم نقطة عبور رئيسية بين القارات الثلاث.

إن هذا التموقع يجعل المتوسط محالاً لا يُختزل في الجغرافيا، بل في كونه "حلقة وصل إستراتيجية" يستقطب التنافس العسكري، الاقتصادي، والديمقراطي بين الفاعلين الدوليين.

2-الثروات المائية الحية في الحوض المتوسطي:

رغم أن البحر الأبيض المتوسط لا يشكل سوى أقل من 1% من مجمل مساحة المحيطات العالمية، إلا أنه يحتضن ما يقارب 10% من الأنواع البيولوجية البحرية المعروفة، منها أنواع متوطنة نادرة، ما يمنحه قيمة بيئية وجيواقتصادية كبيرة (مارينا غوتماي وآخرون، 2012، صفحة 06). وقد ساهم تنوع مواطنه البحرية - من المياه الساحلية إلى الأعماق - في جعل المتوسط من أبرز الفضاءات الحيوية ضمن منظومة "الاقتصاد الأزرق"، خاصة لدول الضفة الجنوبية التي تعتمد على الصيد البحري كمصدر للدخل والغذاء.

كما يعد المتوسط أيضاً من أهم المناطق الساخنة الأساسية لغزوات الأنواع البحرية الدخيلة في العالم، أغلبها توطنت في البحر المتوسط، وقد عرفت دخولا ناجحاً، معظمها

جاء من البحار المتصلة بالمتوسط كالبهر الأسود، البحر الأحمر والمحيط الأطلسي، يصل معدل التغلغل المتزايد تقريبا إلى 100 نوع بمعدل دخول يصل إلى نوع واحد في 9 أيام، تعيش تلك الأنواع المختلفة الدخيلة إلى البحر المتوسط بين قاع البحر ومناطق الساحلية وأخرى مناطق دون الساحل (مكتب معلومات البحر المتوسط للبيئة، 2013، صفحة 16).

من هذا المنظور، يتضح أن التحكم في هذه الثروة ليس فقط مسألة إيكولوجية، بل أصبح جزءًا من "الصراعات الناعمة" بين الدول الساحلية، بالنظر إلى ما تتيحه من موارد اقتصادية وفرص تنمية.

3-المكانة الاقتصادية التجارية للحوض المتوسط:

تعاقت على سواحل المتوسط العديد من الحضارات الإنسانية التي كان المتوسط جزءا منها كالحضارة الرومانية، الإغريقية والعربية، تعد منطقة المتوسط من أهم النقاط البحرية والتجارية في العالم، فهو همزة وصل بين الشرق والغرب ومختلف قارات العالم، تراجعت مكانته الاقتصادية والتجارية في حركة الملاحة البحرية العالمية بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح، لكنه استعاد مجده الاقتصادي بعد حفر قناة السويس التي زادت من أهميته التجارية والتي وصلت البحر الأبيض بالبحر الأحمر (إميل لودفيغ، 2018، صفحة 09)، يحتل حوض المتوسط مكانة هامة ومميزة ضمن حركة الملاحة العالمية الاقتصادية والتجارية، من خلال محوريه المهمين، الأول يصل الشمال بالجنوب (يربط جنوب أوروبا بشمال إفريقيا)، أما الثاني يربط الشرق بالغرب (مضيق جبل طارق بقناة السويس)، ونتيجة لمكانته الإستراتيجية وتوسطه العالم يستحوذ حوض البحر المتوسط على معظم المبادلات التجارية حيث تمر عبره حوالي 2000 باخرة في السنة (جمال، 2009-2010، الصفحات 12-13).

إنَّ هذه المعطيات تجعل من المتوسط ليس مجرد معبرا فقط، بل محورا إستراتيجيا ضمن خرائط التدافع الجيو-اقتصادي بين القوى الكبرى، خصوصا مع تصاعد التنافس حول التحكم في الموانئ ومشاريع النقل البحري في الفضاء المتوسطي، والصدامات الناتجة عن هذا التنافس بين الفاعلين على سبيل المثال بين تركيا واليونان، أدت في كثير من الأحيان إلى صراعات سياسية واقتصادية وحتى عسكرية في المنطقة.

رابعا: مساعي التعاون الإقليمي الاقتصادي والبيئي بين دول المتوسط:

يُمثل التعاون الإقليمي بين دول المتوسط في المجالين الاقتصادي والبيئي استجابة ضرورية لتحديات مشتركة، أبرزها تدهور النظام البيئي البحري وتداخل المصالح الاقتصادية. وقد دفع هذا الواقع نحو تبني مقاربات جماعية تنظم استغلال الموارد وتحقيق الحوكمة البيئية المستدامة.

ويُعد قطاع الصيد البحري من أبرز مجالات التعاون، حيث أولته الاتفاقيات الإقليمية أهمية خاصة، بالنظر إلى دوره في تحقيق الأمن الغذائي وحماية التوازن البيئي، مع ضمان استدامة المورد البحري (المنظمة العربية لتنمية الزراعة، مارس 2010، صفحة 31)، ومن بين أهمها:

1- حوار 5+5 في غرب المتوسط: تجمع خمس دول من جنوب أوروبا (إيطاليا، اسبانيا، البرتغال، فرنسا، مالطا)، مع خمس دول من شمال إفريقيا (الجزائر، ليبيا، تونس، المغرب، موريتانيا)، هي مجموعة تعاون من أجل المتوسط في مجالات الصيد البحري والملاحة والدفاع المشترك (جيمس بلاك وآخرون، 2017، صفحة 20).
يُلاحظ أن صيغة 5+5 تمثل تجربة ناجحة نسبياً في تنشيط العمل الإقليمي في غرب المتوسط، لكنها تعاني من محدودية التنسيق المؤسسي وغياب آلية تنفيذ ملزمة، ما يجعل تأثيرها الفعلي رهيناً بالإرادة السياسية للدول المشاركة. كما أن اقتصرها على غرب المتوسط يُضعف من قدرتها على معالجة التحديات التي تتطلب مقاربة شاملة تشمل كامل الحوض.

1- اتفاقية برشلونة: تعد برنامجاً إقليمياً بحرياً كان الهدف منه ترقية التعاون الإقليمي للمحافظة على البيئة البحرية والساحلية لحوض المتوسط (Union For the mediterranean، صفحة 06) عقد مؤتمر سنة 1976 بمدينة برشلونة لنظر في كيفية حماية البيئة البحرية في المتوسط من التلوث بدعم من منظمة الأمم المتحدة، سعت هذه الاتفاقية إلى تنسيق التعاون بين الأطراف المشاركة للحد من التلوث وأسبابه في منطقة المتوسط، وقد التزمت الدول المشاركة بتطبيق المادة رقم 07 منها والتي تفيد بضرورة اتخاذ الطرق والتدابير اللازمة لحماية منطقة المتوسط من التلوث الناتج عن مختلف

عمليات الاستغلال لمقدراته والاستكشاف، وقد تم تدعيم هذه الاتفاقية بسبع بروتوكولات تنظيمية (أميمه، جوان 2023، صفحة 99).

رغم أن اتفاقية برشلونة تُعتبر حجر الزاوية في التعاون البيئي المتوسطي، غير أن تفاوت قدرات الدول، خاصة بين الشمال والجنوب، حدّ من فعاليتها وأضعف التنسيق والتنفيذ المشترك، ما يجعل الاتفاقية تواجه تحديًا بنيويًا يتمثل في عدم التوازن بين الأطراف الموقعة، فضلاً عن صعوبة مراقبة التنفيذ على المستوى المحلي والإقليمي.

2- مبادرة غرب المتوسط West MED: هي شراكة من أجل تعزيز حماية البيئة البحرية في المتوسط وتقوية العمل المشترك بين الدول الأعضاء وهي شراكة ممتدة لتعاون السابق (حوار 5+5)، تهدف الدول المشاركة من خلال هذه المبادرة إلى تعزيز العمل فيما بينها والتنسيق في ميدان تطوير المهارات الخاصة بتعزيز مرتكزات الاقتصاد الأزرق والاستدامة في المتوسط للمحافظة على مقدراته الحية (اتفاقية مبادرة غرب المتوسط، الصفحات 01-02)، جاءت هذه المبادرة على ضوء الإعلان الوزاري لدول الإتحاد من أجل المتوسط في نوفمبر 2017، الذي أكد على ضرورة التعرف على المقومات الاقتصادية والإستراتيجية للموارد البحرية، وتقوم هذه المبادرة على ثلاثة أهداف رئيسية هي (مؤتمر العمل العربي، 2019، الصفحات 38-44):

- **تحسين الأمن والأمان للأنشطة البحرية:** وهذا بتعزيز الأمن في المنطقة لحماية البيئة البحرية من هذه المخاطر من خلال دعم:
 - ✓ استدامة النشاط الاقتصادي في المنطقة بناءً على مبادئ الاقتصاد الأزرق.
 - ✓ جودة الإدارة في المناطق البحرية والساحلية.
 - ✓ توفير الأمن والاستقرار في منطقة المبادرة.
- **اقتصاد أزرق ذكي ومرن:** يبحث هذا الهدف على ترسيخ مبادئ التعاون ن خلال:
 - ✓ تحسين وترشيد طرق الصيد، الإنتاج والاستهلاك.
 - ✓ تشجيع البحوث والابتكار وتنمية المهارات العلمية والعملية في مجالات البحرية.

✓ تطوير البنى التحتية الخاصة بمجالات استغلال البحر (نقل بحري، موانئ، سياحة بحرية).

• **حكم أفضل للبحر:** تسعى المبادرة من خلال هذا الهدف إلى:

- ✓ نشر الوعي والمعرفة حول المحافظة على البيئة البحرية.
- ✓ حماية وصون النظم الايكولوجية البحرية والتنوع البيولوجي فيها.
- ✓ تنمية المجتمعات المحلية ومصائد الأسماك وتشجيع تربية المائات بطرق مستدامة.
- ✓ التنمية المستدامة لكل من مصائد الأسماك والمجتمعات المحلية.

تعدّ المبادرة نموذجًا واعدًا للتعاون المستدام، غير أن غياب تمويل مستقر وضعف إشراك المجتمع المدني يحدّ من فعاليتها. كما أن تبني مفهوم "الاقتصاد الأزرق" يظل نظريًا ما لم يُترجم إلى سياسات وآليات تنفيذ واضحة.

3- مشروع شبكة المحميات البحرية بالبحر الأبيض المتوسط: شاركت في هذا المشروع

11 دولة من حوض المتوسط (تركيا، البوسنة والهرسك، ألبانيا، الجزائر، مصر، لبنان، كرواتيا، الجبل الأسود، ليبيا، المغرب، تونس)، وبعد هذا المشروع جزء من الشراكة الإستراتيجية لحماية النظام الايكولوجي في البحر المتوسط، تركز هذه الشراكة على تنسيق الجهود وتوفير مناخ الاستثمار اللازم لتعامل مع تدهور النظام الايكولوجي البحري، يعتمد المشروع على إنشاء شبكة مناطق محمية بحرية بمنطقة حوض المتوسط طبقا لبروتوكول اتفاقية برشلونة الخاص بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة، يهدف هذا المشروع إلى المحافظة الفعلية على الحياة البيولوجية البحرية والساحلية على المستويات الوطنية الإقليمية والدولية (انفايرو نكس، صفحة 04).

خامسا: دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق الاستدامة الاقتصادية في دول المتوسط:

يركز الاقتصاد الأزرق في تكريس الجهود الاقتصادية بين دول الحوض المتوسط فيما يلي (إيمان، جبران سفيان قلال، جوان 2018، الصفحات 158-159-160-161):

1- توفير مناصب شغل: يساهم كل من قطاع الصيد البحري وتربية المائات والنقل البحري في تنمية الاقتصاد وزيادة مصادر الثروة، وتوفير مناصب الشغل والتخفيف من

معدلات البطالة خاصة في دول حوض المتوسط التي تقع شمال إفريقيا، يركز الاقتصاد الأزرق على تنمية القطاعات التي تعتمد على المسطحات المائية كمورد أساسي لها من ناحية الإنتاج وتوفير فرص عمل دائمة ومستدامة.

2- تنشيط السياحة المستدامة: تعتبر البحار، السواحل والجزر من أهم المناطق السياحية في العالم وفي منطقة المتوسط التي تجذب السياح نحو الدول التي تدعم السياحة البحرية وتهتم بها وبمنشآتها، تساعد السياحة البحرية المستدامة على تنشيط المناطق الطبيعية البحرية، يركز الاقتصاد الأزرق في هذه النقطة على نشر الوعي والثقافة السياحية للمحافظة على البيئة البحرية، وعلى ترقية الاقتصاد من خلال قيمتها المضافة فيه. انطلقت عدة مبادرات في المتوسط في هذا المجال نجد في الجزائر مثلاً اعتماد حملات تنظيف الشواطئ، تشجيع الرياضات والألعاب المائية، العمل على تحسين الخدمات الفندقية الساحلية بما يخدم البيئة الشاطئية للسواحل.

3- تفعيل الملاحة البحرية وترقية حركة التبادل التجاري: يساهم النقل البحري في تسهيل تبادل السلع بين مختلف مناطق العالم بأقل التكاليف وبأوزان مختلفة لذلك من أهم ركائز الاقتصاد الأزرق في المتوسط تقوية الملاحة البحرية في المنطقة من خلال تحسين صناعة السفن ومعدات النقل البحري، ومراقبة السفن والناقلات العابرة له، باعتبار المنطقة المتوسطية نقطة وصل بين مختلف الدول والقارات.

4- خلق فرص استثمارية: تسمح قطاعات النشاط البحري كلها في فتح فرص كبيرة ومتاحة للاستثمار وتفعيل التجارة الداخلية والخارجية من خلال تحسين الإنتاج البحري والخدمات الخاصة به.

5- التعدين البحري: استغلال قاع المتوسط بطرق مستدامة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والطاقات الجديدة، والقيام برحلات استكشاف جديدة في المتوسط في المناطق الاقتصادية الوطنية وأعلى البحار.

يشكل المشروع تطوراً في تعزيز البعد الإيكولوجي للتعاون المتوسطي، مع الحاجة إلى تحسين التنسيق ومراقبة المناطق المحمية. كما تبقى مسألة التوازن بين حماية البيئة وتحقيق التنمية المحلية من القضايا التي تحتاج إلى معالجة دقيقة لضمان استدامة النتائج.

سادسا: مساهمة الاقتصاد الأزرق في تحقيق الاستدامة البيئية في حوض المتوسط:

يعتمد الاقتصاد الأزرق على ترسيخ مبدئي الاستدامة والحماية البيئية لتنوعات البيولوجية البحرية، وهذا من خلال عدة قوانين بيئية صارمة في مجالات عمله. (يونس، 2024، صفحة 720)، نتيجة التدهور الكبير الذي وصلت إليه البيئة البحرية في المتوسط نتيجة الإفراط الكبير في استغلاله بطرق غير رشيدة، ومركزه المهم في التجارة والنقل البحري، استوجب الأمر تضافر الجهود من أجل ترشيد النشاطات البحرية للمحافظة على البيئة البحرية في المتوسط من تداعيات دفن النفايات في قاع البحر، وعلى ما تخلفه ناقلات النفط وغيرها من مظاهر التلوث التي تطال المتوسط، يهدف التعاون المتوسطي المبني على برنامج الاقتصاد الأزرق على تحقيق تنمية بيئية مستدامة للحوض والمنطقة، من خلال (إيمان، جبران سفيان قلال، جوان 2018، الصفحات 156-157-158):

1- **تعديل المناخ:** يلعب البحر دورا في تحقيق التوازن المناخي في النظام البيئي الطبيعي، فالبحر يعمل على تلطيف الجو وتعديل درجات الحرارة، كما أنه يعد ملجأ وملاذا لراحة والاسترخاء.

2- **الحد من غازات الاحتباس الحراري:** من أهم مصادر الأكسجين في الأرض البحار والمحيطات، وحوض المتوسط من المسطحات التي تساهم في الإمداد بالأكسجين، والحد من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، وبالتالي تساهم مياه البحر في توازن الكربون في الجو، كما تساعد أحياء البحر المتكونة من الكلوروفيل والبلاكتوتات النباتية في تحويل ثاني أكسيد الكربون إلى مواد غذائية صلبة، حيث يتم تحويل حوالي 700 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون إلى 500 بليون طن مواد غذائية صلبة أي بنسبة 90%.

3- **تحقيق الدفاع الساحلي لدول المتوسطي:** تشكل البحار دفاعا طبيعيا في حد ذاتها لدول المطلة عليها، حيث تساعد الشعب المرجانية على تكسير الأمواج والعواصف، لذا يتطلب الأمر حماية تلك الشعب من الضرر التي تسببه السفن العملاقة والنفايات وحتى من قسوة الطبيعة في حد ذاتها، وعليه التعاون المتوسطي من أجل تقوية الدفاعات الطبيعية المشتركة يعمل على تأمين البيئة البحرية وتوازنها الطبيعية.

4- تعزيز التنوع البيولوجي: تعرف المحيطات والبحار بتنوعاتها البيولوجية وأحيائها الأيكولوجية المتنوعة والمتعددة، لذا تعمل الاستدامة التي ينادي بها برنامج الاقتصاد الأزرق في المتوسط على المحافظة على مختلف الأحياء الأيكولوجية والتنوعات البيولوجية التي يحتويها المتوسط.

5- دعم الاقتصاد الأزرق في دول المتوسط: يؤسس الاقتصاد الأزرق للاقتصاد الأخضر المبني على البيئة والاستدامة التي ترمي إلى الحد الكبير من انبعاث الغازات الدفيئة، وقد ابرز برنامج الأمم المتحدة للبيئة مزايا التحول نحو الاقتصاد الأخضر المرتبط بالاقتصاد الأزرق:

✓ يوفر الاقتصاد الأخضر فرصا جديدة للعمل اكبر مما يوفره الاقتصاد الذي يعتمد على الوقود الأحفوري.

✓ يحقق الاقتصاد الأخضر تطورات في معدلات الناتج المحلي والثروة معا.

✓ يحقق حماية أفضل لثروة السمكية والمقومات البحرية في المتوسط.

● تحقيق الأمن الغذائي لدول المتوسط: تمثل الأسماك أكبر حصاد غذائي فاعالم، إذ يعتمد أكثر من 14 مليار شخص على الأسماك والمنتجات البحرية في تحصيل البروتين الحيواني المطلوب لصحة الإنسان، ويعرف الطلب على الإنتاج البحري زيادة مستمرة ومتواصلة، والمتوسط من أهم نقاط الصيد في العالم التي يجب أن تكون يتم فيه بطرق رشيدة ومستدامة. تعد مزارع سمك الحفش في إيطاليا من أنجح التجارب المستدامة في الحفاظ على هذا النوع البيولوجي بعد تعرضه للاستنزاف من جهة ولإنتاج الكافيار من جهة أخرى، حيث تحتل إيطاليا اليوم المرتبة الثانية عالميا في الإنتاج الكافيار الأسود بعد الصين (الشرق الوثائقية، 2024).

● مصادر جديدة للطاقة: يحوز قاع البحار والمحيطات على العديد من مخزونات الطاقة الكامنة المخازية لشواطئ. وباطن حوض المتوسط هو الآخر غني من ناحية الطاقات الاحفورية والمعادن المختلفة فضلا عن استغلال طاقة المد والجزر في العديد من خدمات. ويجري العمل على استغلال طاقة الأمواج في توليد الكهرباء وتعد البرتغال من سباقي في المتوسط في هذا المشروع قيد الانجاز والدراسة. ما

يعاب على برامج الاقتصاد الأزرق ككل في جميع المجالات التكلفة العالية خاصة بالنسبة لبلدان الضفة الجنوبية للمتوسط.

وقد تم التأكيد على توجهات الاقتصاد الأزرق الطموحة في المؤتمر الثالث للأمم المتحدة للمحيطات الذي انعقد منذ أيام في مدينة نس الفرنسية من 9-13 جوان 2025، الذي دعا إلى تسريع العمل وتعبئة جميع الجهات الفاعلة لحفظ المحيطات واستخدامها على نحو مستدام (مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات ، 2025). نتيجة ما تعانيه البحار والمحيطات، حيث قال وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية "لي جونخوا" أن المحيط يواجه أزمة غير مسبقة بسبب تغيرات المناخ، التلوث بالبلاستيك، فقدان النظام البيئي والإفراط في استخدام الموارد البحرية (الأمم المتحدة ، 2025).

خاتمة:

يسعى الاقتصاد الأزرق كبرنامج تنموي إلى الحد من التلوث البحري وبناء تنمية اقتصادية تحترم التوازنات البيئية والطبيعية للمحيطات، مع الحفاظ على دوراتها البيولوجية والإيكولوجية الحيوية. ويهدف إلى برمجة المجال البحري بكافة قطاعاته لخدمة الإنسان دون الإضرار بالوسط البحري، من خلال استغلال مستدام للموارد البيئية.

تسهم قطاعات الاقتصاد الأزرق في حوض المتوسط في تعزيز التعاون بين الدول المطلة والعبارة للبحر، بهدف الحفاظ على "الذهب الأزرق" كتراث إنساني مشترك، وتكريس الشراكات الاقتصادية وتبادل الخبرات التقنية الصديقة للبيئة، بالإضافة إلى مكافحة الممارسات الضارة مثل الصيد غير القانوني بطرق الديناميت أو الشبكات المنحلة. كما أن تجارب دول أخرى، مثل دول بحر الكاريبي، تؤكد أهمية تبني الاقتصاد الأزرق كإطار للعمل المشترك لحماية البيئة البحرية. وفي ظل التحديات المتزايدة لتدهور الأحياء البحرية والبيئة بشكل عام، يبقى التحول نحو تنمية اقتصادية نظيفة ومستدامة أملاً وطموحاً مشتركاً في أجنداث التنمية الدولية.

النتائج:

- من أهم النتائج التي توصلنا إليها:
- يعتبر الاقتصاد الأزرق إطاراً استراتيجياً لحماية البحار والمحيطات من مصادر التلوث المختلفة والاستغلال المفرط للموارد البحرية.
- يُشكل حوض المتوسط منطقة حيوية من النواحي الاقتصادية، التجارية والبيولوجية، مما يجعل حمايته ذات أولوية قصوى.
- تسهم الاتفاقيات الإقليمية والدولية في تعزيز التعاون بين دول المتوسط بهدف حماية البيئة البحرية، وتوحيد الجهود لتحقيق استدامة بيئية واقتصادية متكاملة في القطاعات البحرية المختلفة.
- إن تحقيق التوازن بين الاستدامة البيئية والاقتصادية في المجال البحري يُعد تحسيداً عملياً لمبادئ الاقتصاد الأزرق الذي تروج له منظمة الفاو.

التوصيات:

- من أهم التوصيات التي خلصنا إليها:
- على المستوى التعاوني الإقليمي وجب:
- تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي المشترك المتعلق بالاقتصاد الأزرق، مع وضع آليات مراقبة وإنفاذ تضمن الامتثال لقواعد الاستدامة البيئية في البحر الأبيض المتوسط.
- إنشاء صندوق تمويلي لدعم مشاريع الاقتصاد الأزرق، في مجالات الصيد المستدام والطاقة النظيفة وحماية التنوع البيولوجي البحري.
- يوصى بتطوير نظام مراقبة متكامل للصيد البحري، مع تعزيز تبادل بيانات فعالة بين دول حوض المتوسط.
- تقنين الصيد البحري في أعالي البحار (كونها منطقة حرة ومجال مشترك بين دول المتوسط)، وهي المنطقة الأكثر عرضة لجميع الانتهاكات والتجاوزات.
- على المستويين الوطني والمدني وجب:
- تكييف السياسات الوطنية الصيدية مع متطلبات الاستدامة والتعاون المشترك في إطار برامج الاقتصاد الأزرق

- الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة في مختلف نشاطات الصيد البحري وعلى طول سلسلة الاستهلاك لتفادي الإهدار الذي يتعارض مع مبدأ الاستدامة.
- تعزيز مشاركة المجتمع المدني والفواعل المحلية في صنع القرار وتقييم السياسات المتعلقة بالاقتصاد الأزرق، لضمان تحقيق التنمية المستدامة التي تلبي حاجات المجتمعات الساحلية.

قائمة المراجع:

- 1- اتفاقية مبادرة غرب المتوسط. (بلا تاريخ). خارطة طريق للمبادرة من اجل التنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق في غرب المتوسط West MED.
- 2- إيمان جبران، سفيان قلال. (جوان 2018). دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية في دول المتوسط. مجلة تحولات ، العدد الثاني، 150-165.
- 3- إميل لودفيغ. (2018). البحر الأبيض المتوسط. مؤسسة الهنداوي.
- 4- أنفايرو نكس. (بلا تاريخ). دراسة التقييم الاجتماعي- الاقتصادي لحماية السلمون البحرية بمصر. مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتع بحماية خاصة، تونس.
- 5- أماني، فوزي. (2018). الأهمية الاقتصادية للاندماج في نمط الاقتصاد الأزرق في إطار اقتصاديات البيئة. المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الخامس والخمسون، العدد الثاني، 59-84.
- 6- الأمم المتحدة . (05 06، 2025). تاريخ الاسترداد 06 22، 2025، من هل يكون مؤتمر نيس نقطة تحول لإنقاذ محيطات العالم؟: <https://news.un.org/ar/story/2025/06/1142161>
- 7- الشرق الوثائقية (04 03، 2024). الكافيار الذهب الأسود في إيطاليا: <https://www.youtube.com/watch?v=YiAEqnyGS6Q> Consulté le 06 22، 2025، sur
- 8- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (مارس 2010). دليل تعريف واسترشادي لتقنيات الصيد في المصايد الداخلية في الوطن العربي. الخرطوم.
- 9- بن فطيمة بوبكر. (2015-2016). مساهمة اتفاقية التنوع البيولوجي لعام 1992 في حماية الموارد الحية في البحر الأبيض المتوسط. أطروحة دكتوراه في الحقوق . جامعة سيدي بلعباس، الجزائر.
- 10- تقرير البيئة العالمية.(30-19 ماي 2008) الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. بون: مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي الاجتماع التاسع.
- 11- تقرير الاجتماع البرلماني. (2017). التنمية المستدامة المحيطات وقانون البحار: المحيطات وقانون البحار. الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- 12- تقرير الأمين العام للجمعية العامة. (24 أوت 1989). قانون البحار: حماية وحفظ البيئة البحرية، الجمعية العامة، الأمم المتحدة.
- 13- جيمس بلاك وآخرون. (2017). مياه مضطربة: لحة موجزة حول التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. سلسلة من أربعة مناظير لمؤسسة RAND.

- 14- رافع الطماس أديب. (2014). دور التشريع السوري في حماية البيئة البحرية من التلوث الناجم عن السفن. رسالة ماجستير في القانون . جامعة حلب، سوريا.
- 15- فارح عوافف، وبومخدا ف أميمه. (جوان 2023). القواعد القانونية لحماية البيئة البحرية من مشكلة التلوث. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 16، العدد 01، ص ص 94-108.
- 16- كريمة بورحلي. (2009-2010). التلوث البحري وأثره على البحارة -دراسة ميدانية بميناء الصيد "بوديس" جيجل-. رسالة ماجستير في علم الاجتماع . جامعة قسنطينة، الجزائر.
- 17- مؤتمر العمل العربي. (أفريل 2019). تعزيز دور الاقتصاد الأزرق في دعم فرص التشغيل. الدورة العادية. القاهرة مصر: منظمة العمل العربية.
- 18- مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات . (9-13 جوان، 2025). تاريخ الاسترداد 22 06، 2025، من <https://oceandecade.org/ar/events/2025-united-nations-ocean-conference>
- 19- مارينا غوثماي وآخرون. (2012). جعل المحميات البحرية تعمل -الدروس المستفادة في لبحر الأبيض المتوسط. الصندوق العالمي للطبيعة.
- 20- مكتب معلومات البحر المتوسط للبيئة. (2013). أنواع دخيلة في البحر المتوسط. مكتب معلومات البحر المتوسط للبيئة والثقافة والتنمية المستدامة.
- 21- ميثاق لومي. (2016). الميثاق الإفريقي للأمن والسلامة البحرية والتنمية في إفريقيا.
- 22- واعلي جمال. (2009-2010). الحماية القانونية للبيئة البحرية من أخطار التلوث دراسة مقارنة. أطروحة دكتوراه في القانون الخاص . جامعة تلمسان، الجزائر.

23- ANCORS and Wageningen University 2018 *License to Operate and the Blue Economy* Australia the world ocean council

24- Strategic Policy Advisory Unit (SPAU) April 2018 *Leveraging the Blue Economy for Inclusive and Sustainable Growth* Kenya the UNDP Kenya Country Office.

25- Union For mediterranean *Union For the mediterranean Blue Economy on the mediterranean* the UF Secretariat is co-Funded by the EUROPEAN UNION